ومصبوغ بغير طيب والاجاز كلبس امكن غيره وتكبير
نعش كحمل الصغير في نعش الكبير لانه من الغرر وفرشه
بحرير وابتياع بجمرة وقيام لها وتطيين قبره وتبييضه
وتقصيصه ويشتد النهي في القراف وقد وقع التردد
قديما في الوصية بوضعه في القبر هل تبطل او يرفع
عن القدر وتحويز تركه والاجاز للتمييز وحرم بموقوفة
كاعداده حال الحياة كما في ح وسمعت شيخنا قبر مصر
كالملك فيجوز اعداده والمقريزي في الخطط جعل قبة
الشافعي في تربة القرافة فهي كغيرها تقع في اواخر الباب
الثالث عشر من ميزان الشعراني ان السيوطي افتى
بعدم هدم مشاهد الصالحين بالقرافة قياسا على
امره صلى الله عليه وسلم بسد كل خوخة في المسجد الا
خوخة ابي بكر وهي فسحة في الجملة لكن سياقه بعد
الوقوع والنزول لما هي به وكغسل شهيد الحرب
والنهي يتناول ازالة الدم ولو بغير غسل ولو ببلد
الاسلام او رجع سيفه عليه او جسيا لانقطاع
التعليق او ثمر فان انعقدت مقاتله فخلاف المعتمد عند
عب عدم الغسل ورجح بن ما للاصل من غسله وكغير
ثيابه التي قتل فيها المباحة فلا تنقص ولا تراد الا لستر
وندب بخق وقلنسوة ومنطقة وخاتم مباح ولا يزاد
لاكدرع وبيضة وكالكفن غسلا وكفنا وصلاة ودفنا
ولو صغيرا حيث لا يجبر على الاسلام على ما يأتي الا ان
يضيع فليوارى لاي جهة ولا يقصد قبلتنا الا ليس
من

من اهلها ولا قبلتهم لانا لا نعتبرها ولا فرق بين الاب
وغيره وان اختلطا الشهيد والكافر مع غيرهما غلب
الغير ومير المسلم بنية الصلاة وكره غسل وصلاة
على دون الثلثين مع انه يؤدي لترك الصلاة راسا
ويحصل جواب التوضيح انا لا نخاطب بالصلاة الا
بشرط المقصود بالقاء الراس وهل تكره على غائب او
يحرم وقدم فيها موصيا الا للنقص وارث ثم الخليفة
لا نائبه الا في الخطبة ايضا ثم اقرب العصبة فلا دخل
للزوج في الصلاة واما السيد فبالعتق فان تساووا
في القرب فكالامامة بعدم الافضل ثم القرعة كاجتماع
جنائز لكل ولي والعبرة بالاولى لا الجنائز وصلى النسا
افذاذا بلا ترتيب على الاصح والغير حبس على الدفن
فان نقل منه او تلي لم يتصرف فيه بغير الدفن وما دام
به جزء منه محسوس لا يجب الدفن ويكفي في ذلك غلبة
الظن كره مشي ان سنم والطريق غيره وحرم نبشه
الا لضرورة آخرا وشح بمغصوب ككفن لم يفسد او
حفر بملك والا فالعجة فيها اي مغصوب فسد وحفر
بغير ملك او مال معه وشق بطنه عن كثير تصاب
زكاة ولو بشاهد ويمين والظاهر انه لا يأتي هنا يمين
استظهار لعدم تعلقها بالذمة ويلقن بها مدعي على
ميت ليس فيها يمين استظهار فان لم يوجد غير المدعي
والشاهد لا عن جنين ولو رجي على المعتمد لان سلامته
مشكوكة فلا تنتهك حرمته له والمال تحقق بلا توهم لوثه